هذا الكتاب

عن العلاقة الجدلية بين النفس والجريمة وارتباط الجنس بهما في بعض الحالات .

ينقسم إلى ثلاثة فصول : في **الفصل الأول (ما بين ريا وسكينة وبني مزار)** .

اختار المؤلف حادثي ريا وسكينة وبنى مزار على اعتبار أن كل منهما قد حقق دويًا إعلاميًا ارتجت له جنبات الرأي العام في مصر وأن كانت ريا وسكينة قد حظت بالقسط الأوفر لقدومها التاريخي، وهنا يبرز السؤال المُحير ما هو ارتباط ريا وسكينة بالجنس (كثير من الناس لا يعرف أنهما كانت بمساعدة رجالهما يديران بيوتًا للدعارة) أما في حالة بنى مزار ومع كل التشوش الحاصل نتيجة تباين الآراء واختلافها وتناقض بعض الأمور إلاّ أن بتر الأعضاء التناسلية للذكور والعبث بتلك للإناث يعد بالفعل هوسًا جنسيًا بصرف النظر عن من هو (القاتل) وأن وجود تلك الأعضاء في مكان الجريمة بعد أن دلّ عليها المتهم يدحض نظرية المؤامرة في بيع الأعضاء البشرية أو مسألة أخرى تتعلق بالموروث الشعبي في تلك المنطقة بمفهوم (فتح الكنز) وما شابه ذلك .

أما الفصل الثاني (في مسألة القتل)؛ فيتناول أحداثًا هزت بلادها ففي عيد ميلاد هتلر قام مراهقان أمريكيان بنسف مدرستهما وقتل خمسة عشر طالبًا بدم بارد، وفي أمريكا أيضاً كان قاتل الـ 17 رجلاً شاذًا وجانحًا وقاتلاً غير عادي أكل أجزاء من جثث ضحاياه ومارس الجنس مع أربعة من الموتى ثم مات على يد سجين أخر داخل السجن بعد أن ضربه ضربًا مبرحًا داخل المرحاض، وننتقل في نفس الفصل من أمريكا إلى اسكتلندا حيث شرحنا بالتفصيل مأساة "دنبلين" تلك القرية الوادعة التي روعها "توماس هاملتون" بقتلة ستة عشر طفلاً ومدرستهم ثم أنتحر بنفس أداة القتل مسدسه النصف أتوماتيكي الـ 9 ميللميتر، ومن اسكتلندا على مصر، إلى دار السلام إحدى أطراف القاهرة الكبرى بعد أن قتل العشيق الزوج بمساعدة زوجته ثم رقص على جثته ومارسا الجنس، ومن دار السلام إلى محافظة الغربية شمال القاهرة لقاتلة زوجها مدمن الجنس والفياجرا، ثم مرة أخرى نعود إلى القاهرة لنناقش ظاهرة قتل الأزواج التي كانت مثيرة جداً للرأي العام في مصر، بعد أن قتلت زوجة في الجيزة زوجها بالساطور وبعدئذ صارت حكاية تلك فيلمًا شهيراً (المرأة والساطور).

أما الفصل الثالث (اغتصاب وشذوذ)؛ فيتناول الأبعاد النفسية لانتهاك الأطفال جنسيًا، ومنها إلى قضية بريطانية حيث يسمح القضاء للجاني باستجواب المجني عليها فيما يشبه إعادة اغتصابها.

وفي المملكة المتحدة أيضًا نفتح (ملفات العنف الزوجي) الشائع في كل بلدان العالم تقريبًا، لكن هذه المرة نناقش عنفًا غير محسوب من الزوجة (جاكي) التي هشَّمت زوجها (أندرو)، وكذلك في بريطانيا وفي قضية غريبة وفريدة من نوعها كان بطلها مهندس تليفونات بريطاني، استخدم مهاراته واستغل مهنته لكي يرعب 3000 امرأة عن طريق الهاتف؟!.

بعدئذ نناقش (ظاهرة الجنس الثالث) لمغنى البوب الأشهر (بوى جورج) الذي يفضل فنجالاً من الشاي على أي علاقة جنسية مع رجل أو امرأة ؟! (على حدّ قوله)، ومن عالم أغاني البوب الزاهي الألوان إلى القاهرة لمناقشة (جريمة الأسبوع)، التي نشرتها مجلة " روز اليوسف " تحت عنوان (حفل جنسي جماعي في مصر الجديدة!!) لنناقش ونفسر ونحلل ظاهرة الجنس الجماعي في إطار العُطل الجنسي المُتخفي وراء ممارسات شاذة وكاميرا فيديو، وذلك الخط الأحمر بين ما يدور في العقل، وما يحدث في الواقع، مع تحديد الأسباب الحقيقية للانحراف الجنسي.

أما موضوع (تنظيمات وشواذ) فنشرح فيه ما يشوب قضايا المثلية الجنسية التي تتخذ لها الأجهزة الأمنية أسماءً عدة مثل (أبناء لوط) و(عبَدة الشيطان)، ومنها ننتقل إلى السؤال المُحير للغاية: لماذا يتزوج

بعض الرجال الشواذ جنسيًا، ضاربين المثل بالحالة الشهيرة في رواية عمارة يعقوبيان، وبعدئذ نُحلل في محاولة تحليلية نفسية للفهم تعريف الجنوح الجنسي بشكل عامٍ ثم يصنف الجنسيين المثليين علميًا، وبعدها نُناقش مفهوم الماسوشية أو (المازوخية) بمعنى استعذاب الألم والذل جنسيًا.

ثم ننتقل إلى منطقة أخرى غريبة بعض الشيء لكنها تكاد تكون ظاهرة في المجتمعات العربية طارحًا السؤال هكذا: لماذا يُقبل الناس على مشاهدة الفضيحة، سحر البورنو الخاص ذلك، ويختتم الفصل بحكاية الرئيس السابق للولايات المتحدة (بيل كلينتون) وجوعه الجنسي في ضوء فضيحة (مونيكا) الكتاب في فصلة الأول يلمس العلاقة بين النفس والجريمة ويُمر بالجنس عابرًا، وفي الفصل الثاني تكون العلاقة الثلاثية بين النفس والجنس والجريمة (عنوان الكتاب) الأوضح في جرائمها وأحداثها.

أما الفصل الثالث فهناك ربط بين النفس والجريمة والجنس، وبين النفس والجنس فقط دون الجريمة.

يحاول الكتاب الرصد، التحليل، الفهم، التأمل ويترك للقارئ مساحات كبيرة لمتابعة البحث وللتأمل.

مدخـــل

هل أصبح العنف إدمانًا في مجتماعتنا العربية؟ . .

هل أصبحنا نراه رؤية جمعية تكون فيها الرغبة الخاصة متوحدة مع خيال العوام؟ . .

لماذا ينجذب الناس في جموعهم هكذا إلى صور وحكايات القتل والتعذيب، حكايات الجريمة وأخبار الحوادث . . .

هل أصبح ذلك وعاءً مَرَضيًا للعامة يفرغون فيه رغباتهم المدفونة، في سماع قصص وروايات القتل وغيرها . . .

هل أصبح الخط باهتًا بين الفرد والناس، بين الخاص والعام؟ . . .

هل تكمن الإثارة في فتح جروح الخاص والتأمل فيها بل والتحديق المجنون في أعماقها؟

هل طالت تلك الجروح العقول أيضًا؟ هل هي ثقافة العنف وثقافة الجرح، أم أنها الثقافة المجروحة التي ينحدر المرء فيها ويتمزق في الأعين، في التلفزيون وعلى صفحات الصحف؟!

ريّا وسكنية ورجالهما استخدموا الأيادي العارية لخنق ضحاياهم، ثم دفنهم تحت بلاط الشقق اللاتي استأجروها، في بني مزار استخدم

القاتل سكينًا وساطورًا، المُتاح والمقبول في مصر وقراها، في القاهرة والإسكندرية وأماكن أخري من الصعيد، يلعلع الرصاص ليخترق الجماجم والأجساد، هناك من يحرق ويغرق وهناك من تقطع زوجها أشلاء، ومن تستخدم خبرتها في الحقن لتخدر زوجها لتقطعه نصفين، ترمي نصفًا في القمامة وتحتفظ بالآخر تحت السرير.

وهكذا... سلسلة لا تنتهي من الجرائم على مرّ العصور من ريّا وسكينة حتى بني مزار، حاولنا فهم ورصد بعض علاقات تلك الظواهر ببعضها، حلّلناها جاهدين في محاولة شاقة لفهم النفس البشرية.

مجرم أم مجنون:

تنشر الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية في كافة أنحاء العالم أخبارًا وتحقيقات مثيرة عن الجريمة وأبعادها، نحاول هنا إلقاء الضوء على قضية حساسة تشغل بال الناس بشكل عام والقضاء وأطباء النفس بشكل خاص....

يُستخدم الطب النفسي عادة في المحاكم من أجل تثبيت دعائم ضمير المجتمع وأخلاقه العامة.

وحينما تتفق آراء الطبيب النفسي مع حيثيات القضية، فإن الطب النفسي من خلال ابنه الشرعي (الجنون)، يقدم تبريراً معقولاً يساعد

المحكمة على الرأفة والحكم العادل، وحينما يريد القضاء معاقبة الطب النفسي والمتهم على حد سواء، فإن المعنيين بأمر العدالة يرون في الطب النفسي والمتهم أصحاب هدف واحد ألا وهو تفادي العقوبة، وبالتالي ينظر إلى المتهم على أنه إنسان شرير، وإلى الطب النفسي كنموذج ساذج للعلم والمعرفة.

في الحقيقة أنه لا تناقض بين الجنون والشر، بمعنى أنك إذا كنت مجنونًا لا يعني أنك ليست شريرًا والعكس بالطبع صحيح. فالبعد الأول الشر.. أو الشخصية غير السوية. مجرد قياس لصفات غير مرغوبة مثل أن تكون عديم الأخلاق معتديًا مزعجًا وفظيعًا، من ناحية أخرى فإن الجنون لا يعني سوى اختلال العقل والإدراك والشعور والتفكير، أي المرض العقلي.

لكن لماذا يقرن الناس مسألة الإجرام والشر بالجنون؟...

الإجابة بسيطة، وتتعلق بأمر واحد، ألا وهو مسئولية الإنسان، عما يرتكبه من أفعال، فإذا كان مرتكب الفعل الجنائي ـ مثلاً ـ مريضًا عقليًا فإنه يكون غير مسؤول عن أفعاله، أما الشرير فإنه حتما يستحق العقاب، لذلك فإن ربط الشر بالمرض العقلي يتيح توزيع اللوم بشكل يُرضي الجميع.

إن الذي يقتل أبيه لأنه رأى فيه الشيطان، نتيجة ضلالات محددة،

يرى فيه البعض من المختصين أنه معفي من المسؤولية فيما يخص أبيه فقط، أما إذا قتل أباه وخرج إلى الشارع، وقتل مجموعة من الناس، يكون غير مسؤول عن حالة قتل أبيه ومسؤول في حالة قتله للناس، بينما يرى الكثير من المختصين أن هذا الرجل مُصاب بمرض عقلي، وأنه مُختل الإدراك والشعور في كل الأحوال ويجب أن يُعفى من المسؤولية بشكل عام.

كما أن هناك آراء واجتهادات كثيرة لكنها كلها تتفق على أمر واحد ألا وهو أن الطب النفسي والعدل، كلاهما ـ رغم قوانينهما الثابتة ـ يُعدَّان من أكثر الأمور إثارة للجدل واختلاف الرأي. ومن هنا فإن القاضي المتزمت، والمحامي المتمسك بكل حرف مكتوب. والطبيب النفسي الذي يحاول تطبيق معلوماته العلمية على البشر بحرف المسطرة، سيجدون ما يختلفون عليه بشكل مطلق وحاد.

كل هؤلاء لا يمكن أن تكون آراءهم صحيحة بشكل مُطلق. لابد وأن تكون هناك رؤية خاصة لكل إنسان على حدة، ولكل حالة في شكلها الاجتماعي، ولكل حدث في بعده وأثره وخلفيته الاجتماعية والإنسانية.

القصة الشهيرة لسفاح يوركشاير (بيتر ساتكليف) الذي قتل عدداً لا يحصى من النساء المعروف منهن فقط ستة عشر امرأة. أجمع

استشاريو الطب النفسي على أنه مريض بفصام العقل (السكيدزوفرينيا)، والقضاة يعرفون أكثر من أي أحد أن أطباء النفس صادقين، وأن (ساتكليف) فعلاً مجنون، لكن العرف الاجتماعي، والحرص على مشاعر الرأي العام، يستدعي أن يكون المتهم مذنبا ويعاقب، لكن الطريف في الأمر أنه بعد سنوات من سجن (ساتكليف) نقل بأمر قضائي إلى مصح خاص للأمراض العقلية.

نفس الشيء بالنسبة إلى مريض مدمن ومضطرب الشخصية، عدواني، خطر على نفسه وعالة أهله وعلى المجتمع، بدون عمل، بدون رعاية، لم تتعد فرص علاجه سوى وصف بعض العقاقير ذات التأثير النفساني، قادت الظروف هذا المريض إلى ارتكاب فعل عدواني. فما هو موقف العدالة والطب النفسي منه في حالة هياجه الشديد واضطرابه وحيرته وتوتره وتشوشه الذهني في وقت محدد؟.

هل لأنه "شرير" يكون مسئولاً عن كل أفعاله، وننسى إدمانه واضطراب شخصيته وانخفاض ذكائه وقلة حيلته؟.

إذا رفضت العدالة تشخيص حالة المريض على أنه مختل الإدراك في لحظة ما، فإن هذا الرفض يعني رفض اعتبار التلويح بالعنف، كما يعني الخلو من المسئولية والتهوين منها بالمرض. ويعد محاولة للتخويف؛ ومن ثم قد يكون التلويح بالعنف مجرد حدث عادي قام به

مريض مدمن مزعج محبط يبحث عن حل داخل إطار مؤسسات المجتمع المختلفة.

في النهاية فإن العدالة ومؤسساتها، حينما تأخذ بين جناحيها طب النفس وعلومه، فإنما تحاول قدر إمكانها تكوين ترسانة مسلحة تدافع عن المجتمع وأفراده، لكن في نفس الوقت فهناك من يشير بأصابع الاتهام إلى الطب النفسي باعتباره أحد أسباب وصول بعض الناس إلى أن يكونوا مرضى بهذا الشكل. بمعنى عدم توفيره شكلاً وقائيًا عمليًا للناس المعرضين للإصابة والاكتفاء بعلاجهم، وكذلك بعدم توفيره فرص التأهيل والعلاج الحقيقي بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية والقانونية وكل أنظمة الدولة، لا بأن يكون العقاب وحده وسيلة لردع من أساءوا إلينا جميعا، وهو في الحقيقة من ضحايا أخطاء المجتمع بما يحوى ذلك من بيت وأسرة ومدرسة ومستشفى وعيادة.